

الحساب التابع للسياحة لسنة 2017

أظهرت نتائج الحساب التابع للسياحة لسنة 2017 ارتفاعا ملموسا في الناتج الداخلي الإجمالي لنشاط القطاع السياحي بنسبة 8,3% عوض 5% المسجلة سنة 2016، وذلك نتيجة لتحسن استهلاك السياحة.

في هذا السياق، بلغت قيمة الاستهلاك الداخلي للسياحة (1) 124,1 مليار درهم سنة 2017 عوض 114,8 مليار سنة 2016، محققة بذلك ارتفاعا قدره 8,2%. وذلك نتيجة لتحسن الاستهلاك الداخلي :

- للسياحة المستقبلية بنسبة 8,8% منتقلا من 77,3 مليار سنة 2016 إلى 84 مليار درهم سنة 2017،

- للسياحة الداخلية والمصدرة (2) بنسبة 7% منتقلا من 37,5 مليار سنة 2016 إلى 40,1 مليار درهم سنة 2017.

بلغت حصة الاستهلاك الداخلي للسياحة المستقبلية، في الاستهلاك الداخلي للسياحة 67,7% سنة 2017 مقابل 67,3% سنة 2016. في حين تراجعت حصة استهلاك السياحة الداخلية والمصدرة من 32,7% سنة 2016 إلى 32,3% سنة 2017.

وهكذا، بلغ إنتاج القطاع السياحي 109,3 مليار درهم سنة 2017 عوض 100,8 مليار سنة 2016 محققا بذلك ارتفاعا بمعدل 8,5%. ومن جهتها، سجلت القيمة المضافة للقطاع السياحي نموا نسبته 9,9% سنة 2017 لتبلغ 58,1 مليار درهم عوض 52,9 مليار السنة الماضية.

وأخذا بعين الاعتبار ارتفاع صافي الضرائب من الإعانات على المنتجات السياحية بنسبة 2% سنة 2017، بلغ الناتج الداخلي الإجمالي للسياحة 72,4 مليار درهم عوض 66,9 مليار سنة 2016، محققا ارتفاعا قدره 8,3%. وقد بلغت مساهمته في تكوين الناتج الداخلي الإجمالي نسبة 6,8% أي بزيادة 0,2 نقطة مقارنة مع سنة 2016.

(1) الاستهلاك الإجمالي للسياحة المستقبلية والسياسة الداخلية والمصدرة.

(2) نهم ما أتفقه المقيمون داخل التراب الوطني.

الاستهلاك الداخلي للسياحة (بملايين الدراهم)

أنواع الاستهلاك السياحي	2016	2017	التغيرات %
الاستهلاك الداخلي للسياحة	114 755	124 150	8,2
السياحة المستقبلية	77 287	84 051	8,8
السياحة الداخلية والمصدرة	37 469	40 099	7

القيمة المضافة والناتج الداخلي الإجمالي للسياحة (بملايين الدراهم)

العمليات	2016	2017	التغيرات %
إنتاج السياحة	100 768	109 312	8,5
القيمة المضافة للسياحة	52 868	58 128	9,9
صافي الضرائب من الإعانات على المنتجات	13 988	14 267	2
الناتج الداخلي الإجمالي للسياحة	66 856	72 394	8,3

مساهمة السياحة في الاقتصاد الوطني (ب %)

معدلات	2016	2017
إنتاج السياحة / الإنتاج الوطني	6,4	6,6
القيمة المضافة للسياحة / القيمة المضافة للاقتصاد الوطني	5,9	6,2
القيمة المضافة للسياحة / الناتج الداخلي الإجمالي	5,2	5,5
الناتج الداخلي الإجمالي للسياحة / الناتج الداخلي الإجمالي الوطني	6,6	6,8

الإيداع القانوني : 0016/2003

المنذوبية السامية للتخطيط



إيلو 3-16، حي الرياض الرباط - المغرب - ص.ب : 178 - 10 001
الهاتف : 04 5 37 57 69 (+212) - الفاكس : 02 5 37 57 69 (+212)

www.hcp.ma

أنجزت هذه النشرة بتعاون مع البنك المغربي للتجارة الخارجية

BMCE BANK OF AFRICA

البنك المغربي للتجارة الخارجية إفريقيا



محتوى

1. الأثمان
2. مؤشرات إقتصادية ومالية
3. الوضعية الإقتصادية خلال الفصل الثاني من سنة 2018
4. الحساب التابع للسياحة لسنة 2017

المنذوبية السامية للتخطيط معالمة إحصائية

نشرة شهرية

تطور الرقم الإستهلاكي للأثمان عند الإستهلاك حسب المدن

الرقم الإستهلاكي الشهري	يونيو 2018	يوليو 2018	التغير %	الرقم الإستهلاكي للفترة الأولى	2017	2018	التغير %
أكادير	118,4	117,7	-0,6	115,1	117,9	2,4	
الدار البيضاء	123,5	122,3	-1,0	120,1	122,5	2,0	
فاس	121,6	121,1	-0,4	117,6	120,6	2,6	
القنيطرة	119,9	117,8	-1,8	116,0	118,6	2,2	
مراكش	120,2	119,6	-0,5	117,9	119,7	1,5	
وجدة	119,8	118,2	-1,3	115,3	118,9	3,1	
الرباط	117,9	117,1	-0,7	115,3	117,2	1,6	
تطوان	121,1	120,2	-0,7	117,4	120,2	2,4	
مكناس	122,7	121,1	-1,3	119,6	121,9	1,9	
طنجة	122,9	122,2	-0,6	119,6	122,0	2,0	
العيون	122,6	121,3	-1,1	117,9	121,8	3,3	
الداخلة	122,9	121,1	-1,5	117,1	122,0	4,2	
كلميم	120,1	118,9	-1,0	115,9	119,5	3,1	
سطات	118,5	117,3	-1,0	116,5	118,0	1,3	
أسفي	116,2	115,1	-0,9	111,6	115,8	3,8	
بني ملال	119,8	117,1	-2,3	116,1	118,4	2,0	
الحسيمة	121,1	120,0	-0,9	117,7	120,5	2,4	
المجموع	120,9	119,8	-0,9	117,3	120,1	2,4	

المصدر : المنذوبية السامية للتخطيط.

على مستوى المدن، سجل الرقم الإستهلاكي للأثمان عند الإستهلاك الأول من سنة 2018 مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2017، أهم الارتفاعات في الداخل بـ 4,2% وفي أسفي بـ 3,8% وفي العيون بـ 3,3% وفي وجدة بـ 3,1% وفي فاس بـ 2,6% ؛ وكلميم بـ 3,1% وفي الرباط بـ 1,1% وفي الدار البيضاء وكلميم بـ 1,0% وأقل الارتفاعات في سطات بـ 1,3% وفي مراكش بـ 1,5% وفي الرباط بـ 1,6% وفي مكناس بـ 1,9%.

تطور التغيرات السنوية 2016-2018

السنة	يوليو/يوليو (1)	للسبعة أشهر الأولى (2)	التغير (%)
2016	1,6	1,5	
2017	-0,5	0,6	
2018	2,1	2,4	

المصدر : المنذوبية السامية للتخطيط.

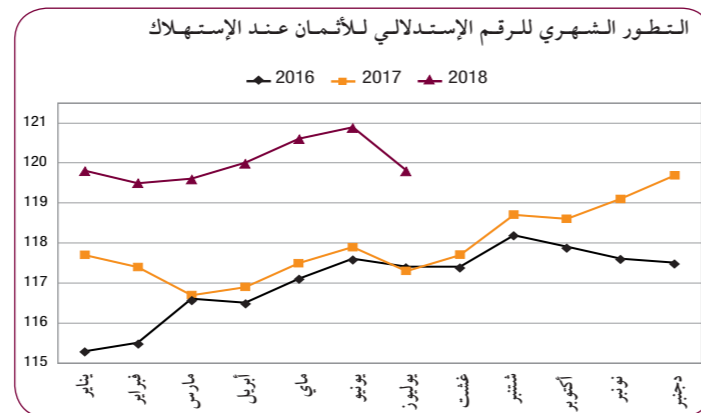
(1) تغير الرقم الإستهلاكي للشهر الحالي مقارنة مع نفس الشهر من السنة الماضية.

(2) تغير متوسط الرقم الإستهلاكي للسبعة أشهر الأولى مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية.

الرقم الإستهلاكي للأثمان عند الإستهلاك (أساس 100 : 2006)

التطور حسب أقسام المواد

سجل الرقم الإستهلاكي للأثمان عند الإستهلاك، خلال شهر يوليو 2018، انخفاضا بـ 0,9% بالمقارنة مع الشهر السابق. وقد نتج هذا الانخفاض عن تراجع الرقم الإستهلاكي للمواد الغذائية بـ 2,2% والرقم الإستهلاكي للمواد غير الغذائية بـ 0,1%. بالمقارنة مع نفس الشهر من السنة السابقة، سجل الرقم الإستهلاكي للأثمان عند الإستهلاك ارتفاعا بـ 2,1% خلال شهر يوليو 2018. وفيما يخص التغير السنوي، فقد سجل متوسط الرقم الإستهلاكي للسبعة أشهر الأولى من سنة 2018 ارتفاعا قدره 2,4% بالمقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية.



أقسام المواد	يونيو 2018	يوليو 2018	التغير %	الرقم الإستهلاكي الشهري	الرقم الإستهلاكي للفترة الأولى	التغير %
المواد الغذائية	130,7	127,8	-2,2	125,6	129,0	2,7
المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية	130,4	127,4	-2,3	125,7	128,7	2,4
المشروبات الكحولية والتبغ	138,5	138,5	0,0	123,1	138,5	12,5
المواد غير الغذائية	113,8	113,7	-0,1	111,5	113,5	1,8
الملابس والأحذية	116,9	116,7	-0,2	115,4	116,5	1,0
السكن والماء والكهرباء والغاز ومحركات أخرى والآثاث والأدوات المنزلية والصيانة العادية للمنزل	116,1	116,3	0,2	115,1	116,0	0,8
الصحة	110,8	111,3	0,5	109,7	110,5	0,7
النقل	105,6	105,6	0,0	105,0	105,6	0,6
المواصلات	59,4	59,2	-0,3	59,4	59,4	0,0
الترفيه والثقافة	99,5	99,5	0,0	98,7	99,4	0,7
التعليم	148,4	148,4	0,0	145,5	148,4	2,0
مطاعم وفنادق	132,4	132,6	0,2	128,9	131,6	2,1
مواد وخدمات أخرى	122,7	122,9	0,2	114,9	122,5	6,6
الرقم الإستهلاكي العام	120,9	119,8	-0,9	117,3	120,1	2,4

المصدر : المنذوبية السامية للتخطيط.

مؤشرات إقتصادية ومالية

القطاعات المنتجة

الموسم الفلاحي	2017/2016	*2018/2017	التغير %
الفلاحة			
مساحة الحبوب الرئيسية الأربعة			
بـ 10 ³ هكتار	1 088	997	-8,4
القمح الصلب	2 296	1 891	-17,6
القمح الطري	2 001	1 597	-20,2
الشعير	131	...	
الذرة			

المصدر : المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني.

الوضع من يناير إلى يوليو	2017	2018	التغير %
الطاقة			
الطاقة الصافية المطلوبة (جيجاواط ساعة)	21 345	21 365	0,1
المعادن			
الإنتاج التجاري للفوسفات (10 ³ طن)	18 290	19 597	7,1
البناء			
إستهلاك الإسمنت (بألف طن)	7 976	7 875	-1,3

المصادر : م.و.ك.م، المكتب الشريف للفوسفات، الجمعية المهنية لشركات الإسمنت.

المبادلات الخارجية

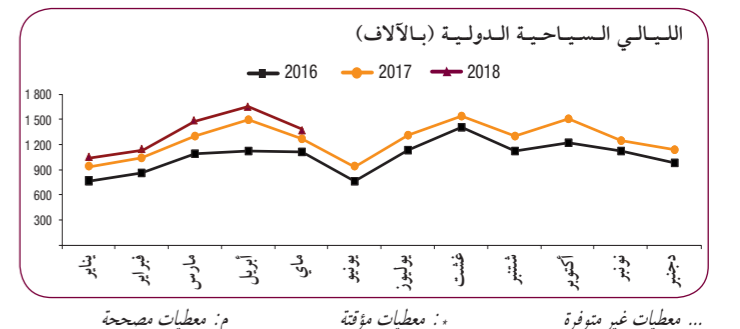
الوضع من يناير إلى يونيو	*2018	*2017	التغير %
التجارة الخارجية (فاب)			
الصادرات	174 179	201 245	12,3
السلع	105 518	119 841	13,6
الخدمات	73 656	81 404	10,5
منها : الأسفار	27 093	31 209	15,2
الواردات	237 066	261 252	10,2
السلع	192 465	212 726	10,5
الخدمات	44 601	48 526	8,8
الرصيد التجاري	-57 892	-60 007	
نسبة التغطية %	75,6	77,0	
مداخيل المغاربة القاطنين بالخارج	29 436	31 958	8,6

المصدر : مكتب الصرف.

السياحة

الوضع من يناير إلى ماي	2017	2018	التغير %
الليالي السياحية بالفنادق المصنفة (بالآلاف)	8 616	9 238	7,2
منها : الليالي السياحية الدولية (بالآلاف)	6 078	6 740	10,9

المصدر : وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والإقتصاد الإجتماعي.



م: معطيات مصححة ... معطيات غير متوفرة . : معطيات مؤقتة

الوضع الإقتصادي خلال

الفصل الثاني من سنة 2018

خلال نفس الفصل من السنة الماضية، وهكذا، عرفت الحاجة إلى تمويل الإقتصاد الوطني استقرارا إذ بلغت 5,4% من الناتج الداخلي الإجمالي مقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2017.

القيمة المضافة حسب فروع النشاط الإقتصادي (مصحح من التغيرات الموسمية) بأسعار السنة الماضية متسلسلة سنة الأساس 2007 (بمليون درهم)

الفصل الثاني	2017	2018	التغيرات بين -
القطاع الفلاحي	31 365	32 315	3,0
القطاع غير الفلاحي	173 974	178 118	2,4
الصيد البحري	2 138	1 853	-13,3
صناعة الاستخراج المعدني	3 653	3 612	-1,1
الصناعة التحويلية	32 358	33 218	2,7
الكهرباء والماء	4 906	5 059	3,1
البناء والأشغال العمومية	11 581	11 689	0,9
التجارة	19 055	19 855	4,2
الفنادق والمطاعم	4 839	5 136	6,1
النقل	8 501	8 929	5,0
البريد والمواصلات	12 171	12 475	2,5
أنشطة مالية وتأمينية	12 082	12 317	2,0
الخدمات المقدمة للمقاولات وخدمات شخصية	28 115	28 896	2,8
الإدارات العامة والضمان الاجتماعي	19 734	20 345	3,1
التعليم، الصحة والعمل الاجتماعي	17 761	17 801	0,2
الضريبة على المنتجات صافية من الإعانات	31 674	32 153	1,5
الناتج الداخلي الإجمالي بالحجم	235 725	241 293	2,4
الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي	204 106	208 746	2,3
الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية	264 204	275 431	4,2

الاستعمالات الرئيسية للناتج الداخلي الإجمالي بالحجم (بأسعار السنة الماضية متسلسلة سنة الأساس 2007) (بمليون درهم)

الفصل الثاني	2017	2018	التغيرات بين -
نفقات استهلاك الأسر	138 339	142 904	3,3
نفقات استهلاك الإدارات العمومية	42 450	42 875	1,0
نفقات استهلاك المؤسسات الغير الهادفة للربح	1 303	1 305	0,2
إجمالي تكوين رأس المال	81 070	81 182	0,1
صادرات من السلع والخدمات	82 933	88 514	6,7
واردات من السلع والخدمات	110 525	115 931	4,9

الدخل الوطني الإجمالي المتاح (بالأسعار الجارية) (بمليون درهم)

الفصل الثاني	2017	2018	التغيرات بين -
الدخل الوطني الإجمالي المتاح	274 885	286 642	4,3
الإدخار الوطني الإجمالي	72 559	73 684	1,6
إجمالي تكوين رأس المال (إجمالي تكوين رأس المال الثابت + تغير المخزون)	87 008	88 756	2,0

أظهرت نتائج الحسابات الوطنية أن النمو الإقتصادي الوطني بلغ 2,4% خلال الفصل الثاني من سنة 2018 عوض 4,5% خلال نفس الفترة من سنة 2017. وشكل الاستهلاك النهائي للأسر قاطرة لهذا النمو وذلك في سياق اتسم بارتفاع طفيف في المستوى العام للأسعار واستقرار الحاجة لتمويل الإقتصاد الوطني.

نمو إقتصادي في تباطؤ

سجل القطاع الأولي تباطؤا ملموسا في وتيرة نموه منتقلا من 15,6% في الفصل الثاني من سنة 2017 إلى 1,7% خلال نفس الفترة من سنة 2018. ويعزى هذا، إلى ارتفاع القيمة المضافة لأنشطة القطاع الفلاحي بنسبة 3% عوض 18,1% سنة من قبل، وإلى انخفاض القيمة المضافة للصيد البحري بنسبة 13,3% عوض انخفاض قدره 9,5%.

ومن جهتها، سجلت القيمة المضافة للقطاع الثانوي بالحجم، تباطؤا في معدل نموها الذي انتقل من 3,8% خلال الفصل الثاني من السنة الماضية إلى 2% نفس الفصل من سنة 2018، ويرجع هذا، إلى ارتفاع نمو القيمة المضافة لأنشطة:

- الصناعات التحويلية بنسبة 2,7% عوض 2,5%؛
- البناء والأشغال العمومية بنسبة 0,9% عوض انخفاض بنسبة 0,6%؛
- وإلى انخفاض نمو أنشطة الصناعات الاستخراجية بنسبة 1,1% عوض ارتفاع بنسبة 26,1%.

كما عرفت القيمة المضافة للقطاع الثالث شبه استقرار في وتيرة نموها حيث ارتفعت بنسبة 2,9% عوض 2,8% خلال نفس الفصل من سنة 2017. فأنشطة الخدمات التي سجلت تحسنا في معدلات نموها تشمل:

- النقل بنسبة 5% عوض 3,3%؛
- التجارة بنسبة 4,2% عوض 2,9%؛
- الخدمات المقدمة من طرف الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي بنسبة 3,1% عوض 2,8%؛
- البريد والمواصلات بنسبة 2,5% عوض 0,7%؛
- خدمات التعليم، الصحة والعمل الاجتماعي بنسبة 0,2% عوض انخفاض قدره 2,8%.

أما أنشطة الخدمات التي عرفت تباطؤا فهي:

- الفنادق والمطاعم إلى 6,1% عوض 13,5%؛
- الخدمات المقدمة للأسر والمقاولات إلى 2,8% عوض 3,9%؛
- الخدمات المالية والتأمينية بنسبة 2% عوض 5,3%.

في المجموع، عرفت القيمة المضافة غير الفلاحية تباطؤا في معدل نموها الذي انتقل من 3% خلال الفصل الثاني من سنة 2017 إلى 2,4% نفس الفصل من سنة 2018. وفي هذه الظروف، وأخذاً بالاعتبار نمو الضرائب على المنتجات صافية من الإعانات بنسبة 1,5% عوض 2%، ارتفع الناتج الداخلي الإجمالي بالحجم خلال الفصل الثاني من سنة 2018 بنسبة 2,4% عوض 4,5% نفس الفترة من السنة الماضية.

ارتفاع في التضخم إلى مستوى متحكم فيه نسبيا

وبالأسعار الجارية، عرف الناتج الداخلي الإجمالي ارتفاعا بلغ 4,2% خلال الفصل الثاني من سنة 2018، ونتيجة لذلك سجل المستوى العام للأسعار ارتفاعا بلغ 1,8% عوض 0,7% سنة من قبل.

تباطؤ الطلب الداخلي

سجل الطلب الداخلي معدل نمو بلغ 2% خلال الفصل الثاني من سنة 2018 عوض 3,5% نفس الفترة من السنة الماضية، مساهما بذلك في النمو الإقتصادي الوطني بـ 2,1 نقطة سنة 2018 عوض 3,9 سنة من قبل.

عرفت نفقات الاستهلاك النهائي للأسر تباطؤا في معدل نموها منتقلة من 4,6% في الفصل الثاني من السنة الماضية إلى 3,3% خلال نفس الفترة من سنة 2018، مع مساهمة في النمو منتقلة من بـ 2,6 نقطة إلى 1,9 نقطة.

مع ارتفاع بنسبة 1% عوض 1,6%، سارت نفقات الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية في نفس الاتجاه مساهمة في النمو بـ 0,2 نقطة سنة 2018 عوض 0,3 نقطة سنة من قبل. إنه الاستثمار الإجمالي (إجمالي تكوين رأس المال الثابت والتغير في المخزون) الذي سجل تباطؤا جذ ملحوظ في وتيرة نموه منتقلا من 2,8% في الفصل الثاني من سنة 2017 إلى 0,1% خلال نفس الفصل من سنة 2018، بمساهمة متعديلة في النمو بـ 0,9 نقطة خلال نفس الفصل من السنة الماضية.

مساهمة إيجابية للمبادلات الخارجية

واصلت المبادلات الخارجية للسلع والخدمات مساهمتها الإيجابية في النمو بلغت 0,3 نقطة مقابل 0,6 نقطة خلال نفس الفترة من السنة الماضية. فصادرات السلع والخدمات ارتفعت بنسبة 6,7% خلال الفصل الثاني من سنة 2018 عوض 8,6%، مساهمة بذلك في النمو بنسبة 2,5 نقطة بدل 3 نقط. كما عرفت الواردات نمو بنسبة 4,9% عوض 5,3% بمساهمة سلبية (2,2 -) نقطة بدل (2,4 -) نقطة سنة من قبل.

استقرار في الحاجة إلى تمويل الإقتصاد

مع ارتفاع صافي الدخل السمتانية من بقية العالم بنسبة 5% مقابل انخفاض بنسبة 31,8% خلال الفصل الثاني من سنة 2017، ارتفع إجمالي الدخل الوطني المتاح بنسبة 4,3% في الفصل الثاني من سنة 2018 عوض 3,1% السنة الماضية.

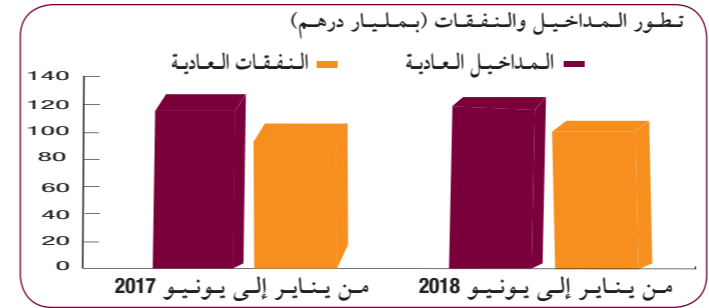
وأخذاً بالاعتبار ارتفاع الاستهلاك النهائي الوطني بالأسعار الجارية بنسبة 5,3% مقابل 4,6% المسجل السنة الماضية، فقد استقر الإدخار الوطني في 26,8% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 27,5%.

وبلغ إجمالي الاستثمار نسبة 32,2% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 32,9%

المالية العمومية

الوضع من يناير إلى يونيو	2017	*2018	التغير %
المداخيل العادية	127 028	126 382	-0,5
النفقات العادية	105 246	109 001	3,6
الدين العمومي	15 924	15 917	0,0
الإستثمار	29 953	31 691	5,8
رصيد الحسابات الخصوصية للخزينة	-4 042	-5 927	
العجز/الفائض الإجمالي	-12 213	-20 237	

المصدر : وزارة الإقتصاد والمالية.

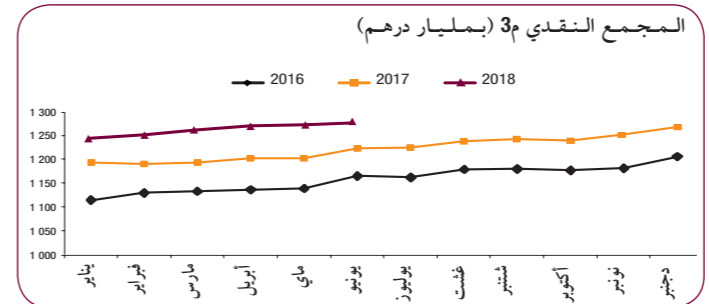


النقد

الوضع من يناير إلى يونيو	2017	*2018	التغير %
مجموع النقد م3	1 219 839	1 275 264	4,5
مجموعات التوظيفات السائلة	600 850	660 565	9,9
مقابلات المجمع م3	1 219 839	1 275 264	4,5
ديون للإقتصاد	991 145	1 003 163	1,2
الديون الصافية على الإدارة المركزية	156 538	182 401	16,5
الإحتياطيات الدولية الصافية	205 676	227 590	10,7
موارد ذات طابع غير نقدي	188 350	200 231	6,3
مقابلات أخرى للمجمع م3	54 829	62 340	13,7

(1) مجموع المقابلات = الإحتياطيات الدولية الصافية + الديون الصافية على الإدارة المركزية + ديون للإقتصاد - موارد ذات طابع غير نقدي + مقابلات أخرى للمجمع م3

المصدر : بنك المغرب.



سوق العملة

الوضع في شهر يوليو	2017	2018	التغير %
البورصة			
حجم المعاملات (بمليون درهم)	4 038,99	2 035,13	-49,6
رسملة البورصة (بمليون درهم)	606 680	597 619	-1,5
مؤشر مازي	12 201,33	11 746,14	-3,7
مؤشر ماديكس	9 953,75	9 554,95	-4,0

الهيئة المكلفة بالتوظيف الجماعي للقيم المتقوتة

العدد	2018	2018	التغير %
الأصول الصافية (بمليون درهم)	442	442	0,0
	431 143	434 629	0,8

المصادر : بورصة القيم بالدار البيضاء، الهيئة المغربية لسوق الرساميل.